الاســـــــتدامة المالية والاستقرار السياسي
قراءة نقدية في التجربة العراقية بعد عام 2003

د . حميد نعيـم الغزي

الأمين العام لمجلس الوزراء

يتناول البحث العلاقة الجدلية بين الاستدامة المالية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، بوصفهما ركيزتين متلازمتين في بناء الدولة الحديثة، ويقدم قراءة نقدية للتجربة العراقية في ظل اقتصاد ريعي شديد الارتهان لعوائد النفط، ومشهد سياسي تتنازعه بنى محاصصية وهياكل مؤسسية هشة. يبين التحليل أن غياب الاستقرار السياسي المستدام، وتشرذم مراكز صنع القرار كانا من العوامل المركزية التي أعاقت الحكومات المتعاقبة عن تبني سياسات مالية رشيدة، وهو ما أدى إلى توسع الإنفاق الجاري، وتفاقم العجز، وتآكل الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي وضع المالية العامة في دائرة الاعتماد البنيوي على الريع النفطي، بدل تحويله إلى محرك تنموي منتج. ويرصد البحث أن اختلال إدارة الموارد، واتساع مظاهر الهدر والفساد، قد أسهما في إضعاف شرعية النظام السياسي، وتقويض الثقة المجتمعية بقدرة الدولة على إدارة المال العام بما ينسجم مع احتياجات المواطنين. وتعتمد الدراسة منهجية تحليل نقدي للبيانات الرسمية وتقارير المؤسسات الدولية، للوصول إلى فهم معمق لطبيعة التفاعل السببي بين السياسة والاقتصاد في العراق، وتوضيح كيف أدى غياب الإصلاح المؤسسي إلى انقطاع العلاقة الضرورية بين المال العام وأهداف التنمية المستدامة. وتخلص الدراسة إلى أن معالجة الأزمة العراقية لا تتطلب مجرد إصلاحات مالية تقنية، بل تحولًا سياسيًا جذريًا يعيد تعريف قواعد العمل المؤسسي، ويعزز الشفافية والكفاءة في الإدارة العامة، ويحرر الاقتصاد من الحسابات الفئوية الضيقة. وتبرز النتائج أن بناء استدامة مالية حقيقية يمر عبر إصلاح سياسي شامل يضمن وحدة القرار الحكومي، ويُفعل أدوات الرقابة والمساءلة، ويؤسس لبيئة مؤسسية مستقرة تحقق العدالة الاقتصادية والتنمية الشاملة، وتمنح الدولة القدرة على الاستجابة لمتطلبات الحاضر دون التفريط بحقوق الأجيال المقبلة.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الاستقرار السياسي، الاقتصاد الريعي، الموازنة العامة، الخطر السياسي.

Financial Sustainability and Political Stability:
A Critical Reading in the Iraqi Experience after 2003

Dr. Hameed Na'aem Al-Ghazi

Secretary General of the Council of Ministers

This study examines the dialectical relationship between fiscal sustainability and political stability in post-2003 Iraq, positioning both as interdependent pillars for modern state-building. It provides a critical analysis of Iraq's experience within the constraints of a rentier economic model heavily dependent on oil revenues, and a fragmented political environment shaped by power-sharing arrangements and weak institutional capacities. The analysis demonstrates that the absence of sustained political stability, coupled with fragmentation of decision making centers, has impeded successive

governments from adopting coherent and responsible fiscal policies. This dynamic has contributed to an expansion of recurrent expenditures, persistent budget deficits, and the erosion of non-oil revenues—ultimately locking public finances into a structural dependency on oil rents rather than leveraging them for productive development force. The findings further indicate that mismanagement of public resources, combined with entrenched corruption and inefficiencies, has undermined the legitimacy of state institutions and weakened public trust in the government's capacity to allocate resources effectively. Employing a qualitative analytical methodology grounded in official data and reports of international institutions, the study elucidates the causal interplay between political configurations and economic outcomes in Iraq, revealing how the absence of institutional reform has disrupted the vital linkage between public finance and sustainable development objectives. The study concludes that Iraq's fiscal crisis cannot be resolved through technocratic financial measures alone; rather, it requires a comprehensive political realignment that redefines institutional rules, enhances transparency and efficiency in Public Administration, and shields economic decision-making from factional interests. Genuine fiscal sustainability, the research argues, depends on the establishment of unified state authority, effective oversight and accountability mechanisms, and a stable institutional environment capable of translating fiscal resources into equitable growth and intergenerational development.

Keywords: Financial sustainability, political stability, rentier economy, general budget, political risk.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/8/4	2025/8/9	2025/8/12

المقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية واقتصادية عميقة أعادت تشكيل طبيعة الدولة ووظائفها، عقب الانتقال من نظام مركزي أحادي البنية إلى نظام تعددي يقوم على تقاسم السلطة بين المكونات الحزبية والطائفية، وقد أفضى هذا التحول إلى تعدد مراكز صنع القرار، وغياب الانسجام المؤسسي، ما انعكس سلبا على فاعلية الدولة في إدارة مواردها وتوجيهها نحو أهداف التنمية، وفي ظل هذا السياق السياسي الهش، تعزز أنموذج الاقتصاد الريعي القائم على الاعتماد شبه المطلق على العوائد النفطية التي تجاوزت 90% من الإيرادات العامة، الأمر الذي جعل المالية العامة عرضة لتقلبات أسواق الطاقة، وشديدة الارتباط بالبيئة الدولية، وهو ما حال دون بناء قاعدة إنتاجية مستقرة وقابلة للنمو.

أدى هذا الواقع إلى بروز اختلالات هيكلية في إدارة المال العام، تمثلت في تضخم النفقات التشغيلية، وتراجع الإنفاق الاستثماري، وتنامي مظاهر الفساد، وضعف الرقابة المالية، مما أضعف

فرص تحقيق الاستدامة المالية، وأثر في شرعية الدولة وقدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتنبثق أهمية هذا البحث من الحاجة إلى فهم العلاقة الجدلية بين بنية النظام السياسي العراقي، وأداء المالية العامة، في ظل تشابك مؤسسي يجعل الاستقرار المالي رهينا بطبيعة الاستقرار السياسي، ومسار بناء الدولة.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية المحورية في عدم قدرة الدولة العراقية، رغم امتلاكها موارد نفطية كبيرة، على تحقيق استدامة مالية مستقرة، ويرجع ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي، وتعدد مراكز القرار، وتسييس المال العام، مما أدى إلى استمرار حالة الارتهان للريع النفطي، وإضعاف أدوات الدولة في صياغة سياسات تنموية قادرة على الصمود أمام الأزمات، وتتركز الإشكالية في التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي مدى أسهم غياب الاستقرار السياسي وتعدد مراكز اتخاذ القرار في تقويض الاستدامة المالية في العراق بعد 2003؟، وكيف انعكس ذلك على شرعية النظام السياسي واستقراره؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يقدم مقاربة تحليلية تربط بين مسارين قلّما تمت دراستهما بصورة تكاملية في السياق العراقي، هما: بنية النظام السياسي، وأداء المالية العامة، ويأتي البحث لسد فجوة في الأدبيات، عبر تقديم إطار علمي يسهم في توجيه صانعي السياسات لفهم المخاطر المترتبة على استمرار الاقتصاد الريعي دون إصلاح مؤسسي، وبناء رؤى إصلاحية تتجاوز التعامل مع الاقتصاد بوصفه أرقاما مالية إلى عده مكونا سياسيا واستراتيجيا في بناء الدولة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل التحولات البنيوية في النظام السياسي والاقتصادي العراقي بعد 2003، وتشخيص مظاهر عدم الاستدامة المالية وأسبابها، وتفسير تأثير البيئة السياسية في صناعة القرار المالي، وتقويم محاولات الإصلاح السابقة، وصولاً إلى تقديم توصيات عملية تعزز من الاستدامة المالية بوصفها مدخلاً لإعادة بناء الاستقرار السياسي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية علمية مفادها:

كلما استمر النظام السياسي العراقي في بنيته المحاصصية، وضعف مؤسساته التنفيذية، تعمقت أزمة الاستدامة المالية، وازدادت تبعية الدولة للريع النفطي، مما يجعل الاستقرار السياسي غير قابل للتحقق من دون إصلاح مالي ومؤسسي شامل.

حدود البحث

يتركز البحث مكانيا في العراق، وزمانيا خلال المدة الممتدة من عام 2003 وحتى 2025، وهي مدة شهدت تحولات سياسية واقتصادية عميقة وأزمات مالية متعاقبة، أبرزها أزمة أسعار النفط لعام 2014، واحتجاجات تشرين 2019، وصدمات الطاقة العالمية 2020.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، عبر جمع البيانات من الموازنات العامة، وتقارير مؤسسات الدولة، وتحليل وثائق المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن تحليل المضمون للنصوص القانونية والخطابات السياسية ذات الصلة، واستخدام أدوات التحليل الاقتصادي للكشف عن الاتجاهات والعلاقات بين المتغيرات.

الدراسات السابقة

استند البحث إلى عدد من الدراسات التي أسهمت في تأسيس خلفيته النظرية، ومنها:

- "الاقتصاد السياسي للفساد وأثره على الاستقرار في العراق بعد عام 2003" لأحمد هاشم (2018)، التي بينت أن نظام المحاصصة حول الفساد إلى بنية مؤسسية عطلت جهود الإصلاح[1].
- "إدارة الثروة النفطية في العراق: معضلة الوفرة والاستدامة المالية" لعلي عبد الوهاب العبادي (2020)، التي أكدت أن الاعتماد على النفط شكل عائقاً أمام تنويع الاقتصاد[2].
- The Political Economy of Iraq: Restoring Balance in a Post-Conflict Society لروبرت لوني (2021)، الذي أوضح أن الاقتصاد الريعي رسخ صراع النخب وأضعف الاستقرار[3].

- "السياسة المالية في العراق وأثرها على الاستقرار الاقتصادي للفترة (2005–2020)" لسعد عبد الله الخفاجي وحيدر جاسم عباس (2022)، التي كشفت خللاً هيكليا في الموازنة العامة عبر سيادة الإنفاق الجاري وضعف الاستثمار[4].

وتشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن الإصلاح المالي لا يمكن أن يتحقق دون إصلاح سياسي جذري يعيد للدولة مركزيتها وقدرتها على إدارة المال العام.

أولًا: الإطار المفاهيمي والنظري

يربط العلاقة بين الاستدامة المالية والاستقرار السياسي إطار مركزي ومعقد في أدبيات الاقتصاد السياسي، تحديدا في الدول التي تعاني هشاشة مؤسساتية مزمنة، كما هو الحال في العراق بعد عام 2003، إذ تقوم أهمية هذا الإطار على ضرورة فهم التداخل الوثيق بين القدرات المالية للدولة وشرعية بنيتها السياسية، فلا يمكن تقويم أحدهما بمعزل عن الآخر، وفي الحالة العراقية، لم تكن العلاقة تكاملية بل اتسمت بالتصاعد السلبي، والتآكل المتبادل.

1-الاستدامة المالية

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية من دون حدوث عجز مزمن أو تراكم ديون تفقد معه الدولة السيطرة المالية، وتعتمد هذه القدرة على:

- تنويع مصادر الإيرادات وتفعيل النظام الضريبي ليقل الاعتماد على مصادر غير المستدامة كالنفط.
- ترشيد الإنفاق العام، وتحقيق كفاءة في تخصيص الموارد بين الإنفاق الجاري والاستثماري.
- إدارة الدين العام بحيث يبقى ضمن مستويات مستدامة.
- التنبؤ بالحاجات العامة وحجوم العجوزات المتوقعة.

تعد الاستدامة المالية من الموضوعات المحورية في الدراسات الاقتصادية والمالية، ويتم قياسها عادة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الشائعة، من أبرزها:

- نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product–GDP).
- نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

- معدل نمو الدين العام مقارنةً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

وفي المقابل، هناك مؤشرات أخرى أقل استخداما في التقييم المباشر للاستدامة المالية، لكنها لا تقل أهمية من الناحية التحليلية، مثل:

- مدى استقرار سعر الصرف.
- حصة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق الحكومي.

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن العراق شهد متوسط عجز مالي يبلغ نحو 9–10% بين 2014 و2021 (مع تباين كبير بين السنوات)، مع اعتماد يصل إلى 85–92% من الإيرادات العامة على صادرات النفط الخام خلال هذه المدة، مما يعرضه لانكشاف مالي شديد تجاه تقلبات أسعار النفط العالمية[5]، كما يؤكد صندوق النقد الدولي هشاشة النظام المالي العراقي، واعتماده على مصادر تمويل غير مستدامة وغير منتجة[6].

2-الاستقرار السياسي

يعرف الاستقرار السياسي أنه وجود توازن مؤسسي يتيح لحكومة شرعية وفاعلة صنع القرار عبر تداول سلمي للسلطة، مع استقلالية القضاء وفاعلية مؤسسات الدولة في الاستجابة للمطالب الاجتماعية، لا يقتصر على غياب النزاعات أو استمرارية الحكومات، بل يشمل وجود آليات مؤسسية راسخة لإدارة النزاعات، وتوجيه السياسات العامة ضمن رؤية استراتيجية.

إن تجارب دول مثل المغرب وتونس وماليزيا أظهرت أن تحقيق درجة معقولة من الاستقرار السياسي يسهل بناء أدوات ضبط مالي فاعلة، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة، وتعزيز ثقة السوق في السياسات الحكومية[7].

في المقابل، "تظهر بيانات البنك الدولي لعام 2023 أرقاما متدنية جدا على مستوى مؤشرات الحوكمة (فاعلية الحكومة: −1.39، جودة التنظيم: −1.44، سيادة القانون: −1.69)، وهي مستويات أقل بكثير من متوسط المنطقة، كما يصنف البنك الدولي العراق ضمن أدنى 5–10% عالميا (وليس فقط أدنى 25%) في مؤشرات الحوكمة، واحتل الرتبة 153 من 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد بـ 23 نقطة من 100، القطاع غير الرسمي يسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي (تقديرات تشير إلى أكثر من 40–48%)، مما يعكس ضعفا شديدا في السيطرة الحكومية على النشاط الاقتصادي"[8].

ويلعب القطاع غير الرسمي دورا واسعا في الاقتصاد العراقي، إذ تشير نتائج مسح القوى العاملة 2021 (الذي أجرته منظمة العمل الدولية) إلى أن 54.8% من الوظائف تقع خارج الإطار الرسمي، بينما يعمل ما يقرب من 5.73 مليون شخص— أي ثلثا القوى العاملة 66.6% في وظائف لا توفر حماية اجتماعية أو تأمينا صحيا[9]، وتشمل هذه الظاهرة شريحة واسعة من الشباب، مما يقلل من القدرة على تحصيل الضرائب، وتنفيذ سياسات اقتصادية شاملة، ويعد دمج هذا القطاع في الاقتصاد المنظم الخطوة الأساس لتعزيز الإيرادات الرسمية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

3-العلاقة الجدلية بين الاستدامة المالية والاستقرار السياسي

تشير الأدبيات الاقتصادية والسياسية إلى وجود علاقة تفاعلية إيجابية بين الاستقرار السياسي والاستدامة المالية، إذ يمكن للاستقرار السياسي أن يتيح تبني سياسات مالية رشيدة، وتهيئة بيئة مستقرة تشجع النمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة تنعكس في الدول ذات الاقتصاد الريعي، إذ تستخدم الموارد العامة في إدامة الولاءات السياسية بدلًا من التنمية المستدامة[10].

في العراق، أصبح الإنفاق العام أداة لتلبية مصالح الكتل السياسية، والمكونات الاجتماعية من خلال التوظيف غير المنتج والدعم غير الموجه، مما أدى إلى اختلال هيكلي حاد في الموازنة، وزيادة العجز، وتآكل القاعدة الضريبية.

لقد شهدت الموازنة العامة بين عامي 2010 و 2022 هيمنة واضحة للإنفاق الجاري، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 75–85% من إجمالي الميزانية كانت مخصصة للإنفاق الجاري، والذي يشمل الرواتب، والأجور، والتشغيل اليومي للدوائر الحكومية، في المقابل، تراوح الإنفاق الاستثماري بين 23–27% 27% من إجمالي الميزانية خلال المدة نفسها، مع معدل تنفيذ منخفض جدا (حوالي 33% من المخطط فقط)، وهذا التباين يعكس تحديا هيكليا يواجه الاقتصاد العراقي، إذ تعطى الأولوية لتغطية النفقات التشغيلية والرواتب على حساب الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات التنموية التي تدفع النمو طويل الأجل.

تظهر متابعة هيكل الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003–2024) أن الإنفاق الجاري يستحوذ على الحصة الأكبر من الإنفاق الحكومي، مقابل تراجع مستمر في الإنفاق الاستثماري، على الرغم من التحسن الطفيف الذي تحقق في السنوات الأخيرة، إذ يتضح من

البيانات الرسمية أن العراق يواجه تحديا هيكليا في توازن الموازنة العامة، وقد استحوذت النفقات الجارية على النسبة الأعظم من الإنفاق طوال السنوات الماضية، بينما ظلت النفقات الاستثمارية محدودة مقارنة بالاحتياجات التنموية، ويعكس هذا الاختلال الضغط المستمر من الرواتب والمعاشات والنفقات التشغيلية للدوائر الحكومية، وهو تحد مشترك يواجهه العراق وعدد من دول المنطقة الأخرى.

وتؤكد البيانات من وزارات المالية الرسمية أن الرواتب تشكل النسبة الأعظم من النفقات الجارية، بينما يعاني الإنفاق الاستثماري من ضعف التنفيذ والتخطيط، مما يحد من القدرة على الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات التنموية طويلة الأجل[11].

ويرجع هذا الاختلال الهيكلي إلى عوامل رئيسة وهي:

- **تضخم كتلة الرواتب:** التي تستهلك النسبة الكبرى من الإنفاق الجاري.
- **محدودية الموارد المالية:** نتيجة الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية المتقلبة.
- **ضعف التنفيذ المؤسسي:** إذ لا يتم تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية المخطط لها.
- **ضعف الحوكمة المالية:** مما يؤثر في كفاءة تخصيص الموارد.

يعد عدم استقرار الحكومات وتعاقبها السريع من العوامل الرئيسة، التي تؤثر سلبا في الاستقرار المالي والاقتصادي، إذ يحول دون وضع استراتيجيات مالية طويلة الأمد ومتماسكة، ويخلق حالة من عدم اليقين السياسي والمالي الذي يؤثر في قرارات الاستثمار والتخطيط الاقتصادي، وتشير الدراسات الأكاديمية إلى أن هذا الارتباط بين عدم الاستقرار السياسي والأزمات المالية يخلق حلقة مفرغة تعمق من الهشاشة الاقتصادية والسياسية[12].

وتواجه الدول الريعية التي تعتمد على موارد طبيعية محدودة (مثل النفط) تحديات مشتركة من حيث غياب التنويع الاقتصادي، والاعتماد على قطاع واحد، وقد أشارت التحليلات المقارنة إلى أن عددا من الدول الريعية عانت من ظواهر متشابهة تتعلق بتسيس المالية العامة، وضعف المؤسسات المالية، وفي المقابل، سعت بعض الدول الخليجية إلى تطوير استراتيجيات مالية طويلة الأمد تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، من خلال إنشاء هياكل إدارية مستقلة نسبيا عن التقلبات السياسية قصيرة الأمد[13].

ثانيًا: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

مثّلت المرحلة التكوينية للعراق ما بعد 2003 منعطفًا جوهريا في صناعة بنيته الاقتصادية، إذ فشلت التحولات السياسية في ترجمة نفسها إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية، وقد أنتج هذا الفشل نظاما ريعيا معززا، تفاقم تحت وطأة غياب الاستقرار المؤسسي والتدخلات الجيوسياسية. وعلى الرغم من الثروة النفطية الاستثنائية، ظل الأداء الاقتصادي محصورا في دائرة من الأزمات المتعاقبة، نتيجة غياب الرؤية الاستراتيجية، كما توثقه المؤشرات الكلية والمؤسسات المالية الدولية[14].

1-الريعية المُطلقة والهشاشة الهيكلية

تمثل الريعية النفطية العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ تسهم عوائد النفط بنسبة 92% تقريبا من الإيرادات الحكومية، وبحدود 98% تقريبا من حصيلة الصادرات وفقًا لأحدث بيانات البنك الدولي (2023)[15].

وقد حول هذا الاعتماد شبه المطلق الاقتصاد إلى كيان "أحادي الخلية"، عاجز عن امتصاص الصدمات الخارجية، فحينما انهارت أسعار النفط إلى 28 دولارا للبرميل عام 2016، ارتفع العجز المالي إلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي، مما اضطر الحكومة إلى خفض الإنفاق التنموي بنسبة 40% في عام واحد، ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2023 إلى أن العراق يواجه حساسية عالية جدا تجاه تقلبات أسعار النفط، إذ تسهم هذه التقلبات بنسبة كبيرة من التباين في معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية[16].

تشترك نيجيريا مع العراق في التحديات الناجمة عن الاعتماد الشديد على النفط كمصدر أساس للإيرادات (حوالي 90% من الصادرات)، وبينما نجحت بعض الدول الريعية مثل نيجيريا في بناء صناديق سيادية لتوفير حماية من تقلبات أسعار النفط، فإن العراق رغم محاولاته المتكررة في هذا الاتجاه، لم يتمكن من إنشاء آليات مؤسسية فعالة ومستقرة في هذا المجال، وقد أشارت توصيات البنك الدولي المتكررة منذ 2010 إلى ضرورة بناء مثل هذه الآليات كخطوة أساس نحو تحقيق استقرار مالي أكبر، وتقليل الانكشاف تجاه صدمات الأسعار العالمية[17].

2-تشوّه هياكل الإنفاق: طغيان الجاري على التنموي

كشفت البيانات المالية الرسمية للعراق في 2024 عن اختلال بنيوي حاد في توازن الموازنة، إذ استأثر الإنفاق الجاري من (رواتب، وإعانات، ودعم) بنسبة 83% من إجمالي الموازنة العامة، بينما تراجع الاستثمار العام إلى 17%، وهذا التوزيع يعكس تراجعا واضحا في الأولويات التنموية، فقد تستمر النفقات التشغيلية بهيمنتها على حساب الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات التنموية طويلة الأجل[18]، كما إن هذا التوزيع لا يزال يعكس تراجعا في الأولويات التنموية، إذ أدى هذا التشوه إلى:

- **انهيار البنى التحتية:** كشفت البيانات المالية للمدة (2014–2022) عن اختلال بنيوي حاد، إذ أوقفت الحكومة العراقية تنفيذ العديد من المشاريع التنموية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وتدهور الوضع الأمني، مما أثر سلبا في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية[19].
- **تفكيك القاعدة الإنتاجية:** الاقتصاد العراقي يعاني اختلالاً بنيويا حادًا، إذ يظل النفط المورد الأساس للدولة، ففي عام 2021 شكّلت إيرادات النفط نحو 93% من إيرادات الحكومة، كما إن صادرات النفط تمثل أكثر من 99٪ من صادرات العراق السلعية على مدى العقد الأخير، غير أن هذا القطاع —رغم كل أهميته الإيرادية— يسهم بنصيب ضئيل في التشغيل، إذ تظهر تقارير أن نسبة العاملين في القطاع النفطي أو المرتبط به لا تفوق 1% تقريبا من إجمالي القوى العاملة، في المقابل، القطاعات غير النفطية (كالزراعة، والصناعة التحويلية، والخدمات) لم تنجح حتى الآن في بناء قاعدة إنتاجية قوية أو توفير مستويات مقبولة من التوظيف، كما إن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي كانت خلال السنوات الأخيرة بين 40 و 50٪ تقريبا، ما يعني أن الجزء المتبقي (نحو نصف الناتج) يمثل الناتج غير النفطي، لكن توزيع هذا الناتج بين الأنشطة الإنتاجية ضئيل نسبيا، فيما تستأثر خدمات مثل التجارة والخدمات العامة بحصة كبيرة من الناتج غير النفطي، وعلى صعيد المالية العامة، يستمر الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل مهيمن، ففي موازنة 2024 مثلاً شكلت الإيرادات النفطية حوالي 91% من إجمالي إيرادات الدولة، وهذا الاعتماد يحول دون تنويع الإيرادات، ويضعف الحيز المالي للإصلاحات، وتنفيذ مشاريع استثمارية[20].

وعلى مستوى المقارنة الإقليمية، تظهر البيانات الرسمية تباينا واضحا في وزن القطاع غير النفطي بين العراق وبعض دول الخليج، ففي العراق بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو 42.7% عام 2023، مقابل 57.3% لقطاع النفط الخام عند الأسعار الثابتة، ما يعكس استمرار هيمنة النشاط النفطي على هيكل الناتج رغم وجود قاعدة غير نفطية معتبرة نسبيا، وفي المملكة العربية السعودية شكّلت الأنشطة غير النفطية نحو 49% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام 2023، لترتفع إلى مستوى قياسي يقارب 54.8% في عام 2024، في إطار مسار متصاعد منذ 2018 يعكس تقدما ملموسا في تنفيذ مستهدفات رؤية 2030 وتنويع القاعدة الإنتاجية، أما في الإمارات العربية المتحدة فقد وصلت مساهمة القطاعات غير النفطية إلى نحو 74.3% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2023، في دلالة على درجة عالية من التنويع الاقتصادي، واعتماد متزايد على القطاعات الخدمية والمالية والعقارية والسياحية، مقارنة بالاعتماد النسبي الأكبر على النفط في الاقتصاد العراقي.

العراق يقف اليوم أمام فرصة استراتيجية لإعادة بناء اقتصاده بعيدا عن الريع النفطي، عبر تنشيط الزراعة بوصفها ركيزة للإنتاج والتنمية، فبينما لا تتجاوز مساهمة الزراعة في الناتج المحلي نحو 3.4% عام 2024، فإن الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة، إلى جانب الخبرات المتراكمة، تمنح فرصة حقيقية لإحياء هذا القطاع، كما إن إعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية، من خلال تحديث أنظمة الري، واعتماد البذور المحسنة، وترميم شبكات الري القديمة، وتأهيل القنوات والمساقيات، ودعم الزراعات الأساسية كالحنطة والخضروات والثروة الحيوانية، يمكن أن يعيد للزراعة دورها في تنويع الاقتصاد، وتقليل فاتورة الاستيراد الغذائي، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني. ويتطلب تحقيق هذا المسار خطة تنموية طويلة الأجل، وتمويلا موجها، وإدارة فعالة، إلى جانب إصلاحات في سياسات الزراعة والإنتاج، وإذا ما تحقق ذلك، فسيسهم في تحويل الريع النفطي إلى رصيد إنتاجي دائم، ويوفّر فرص عمل في الريف، ويعزز قدرة العراق على الاضطلاع بدور حقيقي في الإمداد الغذائي الإقليمي.

الصناعات التحويلية

تعد الصناعات التحويلية أحد أبرز أوجه الضعف الهيكلي في الاقتصاد العراقي، إذ ظلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات متدنية خلال العقدين الماضيين، ولم تنجح

في تشكيل قاعدة إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل أو إحلال الواردات، وتشير بيانات وزارة الصناعة والمعادن إلى وجود عدد كبير من المصانع الحكومية المتوقفة أو شبه المعطلة، ما يعكس فجوة كبيرة بين القدرات الإنتاجية المتاحة وبين توظيفها الفعلي. وفي هذا السياق، تبرز فرصة لإعادة تشغيل وتأهيل هذه المنشآت، ولا سيما الصناعات الغذائية والدوائية التي ترتبط بالحاجات الأساسية للسكان، ويمكن أن يسهم تطويرها في تعزيز الأمن الغذائي والدوائي، وتقليل فاتورة الاستيراد، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج، بما يدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي، ويقلل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة.

قطاع السياحة

يمثل قطاع السياحة في العراق موردا ذا إمكانات غير مستغلة بالكامل، إذ كانت آخر الإحصاءات الدولية تشير إلى أن عدد الزوار الدوليين (Tourist Arrivals) بلغ نحو 892 ألف زائر في 2013، مع تراجع ملحوظ في السنوات التي أعقبت ذلك، ومع أن بيانات 2024–2025 تشير أيضا إلى تدفق سياحي دولي محدود — إلا أن النشاطات المرتبطة بالنقل الجوي والسياحة تسهم بالفعل في جزء من الناتج المحلي عبر خلق وظائف (تقدَّر بحوالي 256,000 وظيفة في سلاسل خدمات المرتبطة)، ومساهمة اقتصادية تقدَّر بالمليارات من الدولارات، وهذا الواقع يبرز فجوة كبيرة بين الإمكانات السياحية التي يمتلكها العراق (مدن مقدسة، ومواقع أثرية، وطبيعة متنوعة)، وبين ما يتم استثماره فعليا، ولذا، تشير المعطيات إلى أن إعادة تأهيل البنية التحتية للسياحة —من طرق، وفنادق، وخدمات نقل، وتأهيل مواقع دينية وأثرية— يمكن أن تشكّل فرصة لتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل، وزيادة الإيرادات بالعملة الصعبة، لكن، من المهم أن تبنى أي استراتيجية تنموية للسياحة على خطة مدروسة ومبنية على دراسة جدوى واقعية عبر تحديد عدد مستهدف من السياح الدوليين، وتحسين الخدمات، وتأمين بيئة جذب دولية، وربط الإغراءات السياحية بوسائل جذب مناسبة، ومن دون ذلك، تظل توقعات "مضاعفة الإيرادات" أو "استقبال ملايين سائحين سنويا" أحادية وغير قابلة للضمان.

قطاع الاتصالات

يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد المكونات المحورية للاقتصادات الحديثة، ومع أنه يشهد توسعا في العراق، إلا أن البنية التحتية الرقمية ما تزال تعاني تفاوتا في

الجودة وسرعة التطوير، وتشير البيانات السوقية إلى أن حجم هذا القطاع يقدَّر بحوالي 840 مليون دولار أمريكي في عام 2025، مع توقعات بارتفاعه إلى نحو 1.25 مليار دولار بحلول عام 2030، ما يعكس نموا متصاعدا في الطلب على الخدمات الرقمية والاتصالية، ورغم هذا التوسع، ما تزال الفجوة التقنية قائمة، سواء في مستوى الاعتماد على الألياف الضوئية، أو في انتشار الخدمات الرقمية المتقدمة، أو في محدودية التطبيقات الحكومية الإلكترونية قياسا باحتياجات الدولة والمجتمع، ويعني ذلك أن تطوير البنية الرقمية –ولا سيما توسيع شبكات الانترنت، وزيادة سعة الربط الدولي، وتحسين جودة خدمات الاتصالات– يمكن أن يرفع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، ويوفر بيئة أكثر مواءمة لخدمات الحوكمة الإلكترونية، والتحول الرقمي، وتشجيع الاقتصاد المعرفي، كما إن الاستثمار الموجه في هذا القطاع لا يسهم فقط في دعم النمو الاقتصادي، بل يعزز كفاءة الإدارة العامة، ويقلل الاحتكاك البيروقراطي، ويدعم الشفافية من خلال تقليل التعامل الورقي، ومع اتساع نطاق التحول الرقمي، يمكن أن يصبح هذا القطاع أحد أهم محركات الاقتصاد العراقي مستقبلاً، إذا تم تبني سياسات واضحة، وتنسيق حكومي فعال، واستثمار متدرج لبناء قاعدة رقمية آمنة ومستدامة.

النقل

يمثّل قطاع النقل أحد الركائز البنيوية للاقتصاد العراقي، نظرا لدوره في ربط مراكز الإنتاج بالاستهلاك ودعم حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتظهر البيانات الرسمية أن العراق يمتلك شبكة طرق معبدة تمتد إلى ما بين 44 و48 ألف كيلومتر، إلى جانب شبكة للسكك الحديدية بطول يقارب 2،375 كيلومترا، إلا أن جزءا كبيرا من هذه المنظومة يحتاج إلى إعادة تأهيل وتحديث ليتواءم مع متطلبات النمو الاقتصادي، وقد شرع العراق خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ مشاريع تطويرية، من بينها برامج لإعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية وتوسيعها، شملت ما يزيد على 1،000 كيلومتر من المسارات الاستراتيجية، بما يعزز قدرته على ربط موانئه بالحدود والأسواق الإقليمية، ويبرز ميناء الفاو الكبير بوصفه مشروعا محوريا في هذا المسار، إذ يتوقّع أن يسهم –عند اكتماله وربطه بشبكات الطرق والسكك الحديدية– في تحويل العراق إلى محور لوجستي يربط الخليج بالأسواق الآسيوية والأوروبية، بما يخلق قيمة مضافة عالية، ويعزّز إمكانات التصدير، كما تشكل الملاحة النهرية مكونا مكملاً للبنية النقلية، إذ يتيح تطويرها تخفيف الضغط

عن الطرق البرية، وخفض تكاليف الشحن الداخلي، وتنشيط الحركة التجارية بين المحافظات، كما إن الاستثمار في تطوير البنية التحتية للنقل لا يعد خيارا فنيا فحسب، بل يمثل ضرورة استراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي الوطني، وتنويع مصادر النمو، فالتحديث المنهجي لهذا القطاع يسهم في خفض تكاليف السلع، وتحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات، ليشكل بذلك محورا فاعلاً ضمن منظومة اقتصادية متكاملة تستهدف تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز القدرة التنافسية العراقية في الأسواق الإقليمية والدولية.

تمويل التحول الاقتصادي في العراق(الإمكانات والتحديات)

يمثل التمويل المحوري لتنفيذ التحول الاقتصادي المنشود سؤالاً أساسيا اليوم، تشير البيانات الرسمية لوزارة النفط وشركة تسويق النفط (سومو) إلى أن الإيرادات النفطية السنوية للعراق بلغت نحو 97.5 مليار دولار في عام 2023، ويظهر التحليل أن تخصيص 15% من هذه الإيرادات، أي نحو 14.625 مليار دولار سنويا، لصندوق وطني مخصص للاستثمار في البنى التحتية والقطاعات المنتجة، يعد هدفا عمليا ومستداما، شريطة أن يقترن ذلك بضبط الإنفاق، وتعظيم الإيرادات غير النفطية، إذ يوفر هذا التوجه إمكانية إعادة توجيه الموارد المالية المتاحة بكفاءة، بما يعزز الاستثمارات الاستراتيجية، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام من دون إضعاف الموازنة العامة، ومن هنا فإن العراق لن يسلك هذا الطريق بمفرده، إذ يمكن للقطاع الخاص المحلي والأجنبي أن يتحمل ما نسبته 30% من تكاليف المشروعات إذا توافرت البيئة القانونية والمؤسسية الملائمة، وتشمل (وضوح التشريعات، وضمانات استثمارية محدودة المخاطر، وآليات ترخيص رقمية سريعة)، كما إن المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، قد أبدت مرارا استعدادها لتقديم تمويل ميسر لمشروعات التنمية في العراق، شريطة أن تكون هذه المشروعات ذات جدوى اقتصادية واضحة وجاهزة للتنفيذ.

ضبط الهدر المالي كشرط أساس للتحول الاقتصادي

تمثل السيطرة على الهدر المالي شرطًا أساسا لإنجاح أي خطة للتحول الاقتصادي، وتشير التقارير الرقابية، بما في ذلك تقارير ديوان الرقابة المالية، إلى أن حجم الخسائر الناتجة عن الفساد وسوء الإدارة يكفي لتمويل خطط استثمارية طموحة لو تم إغلاق منافذ التسرب المالي، ويستلزم ذلك بناء منظومة صارمة لإدارة المال العام، تشمل منصة مشتريات وطنية موحدة، ومتابعة فورية

للمدفوعات، ونشر تقارير تنفيذية ربع سنوية، كما إن تطبيق هذه الإجراءات يمكّن من تحويل الموارد المالية المهدورة إلى أدوات إنتاجية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة.

آفاق التحول الاقتصادي المستدام

يمكن، خلال عقد من الزمن، لمسار إصلاحي متكامل أن يخفف اعتماد المالية العامة على الإيرادات النفطية، ويقلّص نسبتها من مستوياتها الراهنة التي تتجاوز 90% إلى ما يقارب 60 أو 70% ، بالتوازي مع رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في بنية الاقتصاد العراقي، من خلال إعادة توزيع مصادر الدخل الوطني، وتقليل هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، كما يتيح هذا المسار إمكانية خلق ملايين فرص العمل الجديدة، تقدَّر بنحو خمسة ملايين فرصة، في قطاعات ذات قدرة تشغيلية مرتفعة مثل الزراعة الحديثة، والصناعات التحويلية، والسياحة، والتقنيات الرقمية، ويستند هذا التحول إلى قدرة هذه القطاعات على بناء سلاسل قيمة محلية واسعة، ورفع معدلات الإنتاج، وتعزيز القيمة المضافة، واستيعاب العمالة في مختلف المحافظات. وتعد هذه الأهداف قابلة للقياس والتنفيذ شريطة اقترانها بإصلاحات مؤسسية وتشريعية فعالة، تشمل تطوير بيئة الأعمال، وتحسين الأطر القانونية للاستثمار، وتعزيز الحوكمة والشفافية، فوجود منظومة مؤسسية قادرة على إدارة التمويل، ومتابعة التنفيذ، وضمان المساءلة، هو الشرط الحاسم الذي يمنح هذه الأهداف إمكانية التحقق على أرض الواقع، ويؤسس لتحول اقتصادي مستدام قادر على الصمود والتوسع في المدى الطويل.

تظهر التجارب الدولية إمكانية تحقيق التحول الاقتصادي من خلال التخطيط الاستراتيجي والإصلاح المؤسسي، فقد تحولت ماليزيا خلال عقدين من دولة تعتمد على صادرات القصدير والمطاط إلى مركز صناعي وتكنولوجي متقدم، بينما انتقلت الإمارات منذ سبعينيات القرن الماضي من اقتصاد نفطي بحت إلى مركز عالمي للتجارة والسياحة والخدمات، كما تجاوزت تركيا أزمتها الاقتصادية في التسعينيات لتصبح لاعبا صناعيا بارزا على المستوى الإقليمي، مما يؤكد أن التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات الموجهة بشكل فعال يمكن أن تحقق تحولات اقتصادية ملموسة[21].

إن القضية ليست في مدى امتلاك العراق للموارد المالية أو الكفاءات الفنية؟ فالإجابة واضحة: نعم يمتلكهما معا، إن السؤال المحوري يتمثل في توفر الإرادة المؤسسية والسياسية لبدء مسار بناء اقتصاد متنوع وقوي، قائم على أسس إنتاجية مستدامة، لا يعتمد على سلعة واحدة تتأثر بتقلبات الأسواق العالمية، بل يعزز كرامة المواطن، ويؤمن مستقبل الأجيال القادمة، كما إن البداية قد تكون صعبة، لكن كل تحول اقتصادي ناجح يبدأ بخطوة مدروسة، والخيار أمام العراق واضح، إما الاستمرار في الاعتماد على النفط أو الانطلاق نحو اقتصاد مستدام يدار بإرادة وطنية ورؤية استراتيجية.

3-الدين العام والعجز الهيكلي (الحلقة المفرغة)

يعكس المسار التصاعدي للدين العام في العراق تحولاً جوهريًّا في طبيعة إدارة المالية العامة، إذ لم يعد الاقتراض خيارا ظرفيا لتغطية فجوات الإنفاق، بل أصبح مكونا بنيويا في هيكل الموازنة، وتظهر البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراق في تأريخ 30 أيلول 2025 أن الدين الداخلي بلغ 91.1 تريليون دينار عراقي، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المديونية يستند إلى مصادر تمويل محلية، أبرزها القطاع المصرفي الحكومي، وأدوات الدين العام، ويمثل هذا النمط من الاقتراض عبئًا متنا ميا على السيولة الوطنية، ويحد من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الاستثمار الإنتاجي، في ظل استمرار الضغط على الإيرادات النفطية، وتوسع الإنفاق الجاري.

في المقابل، ارتفع الدين الخارجي ليبلغ 54،957 مليار دولار أمريكي، توزعت بين قروض سيادية والتزامات مع مؤسسات تمويل دولية، الأمر الذي أدخل المحددات الخارجية كعنصر فاعل في تقييم المخاطر المالية والاستقرار الاقتصادي، ويؤشر هذا التطور إلى أن العراق بات يواجه تحديا مزدوجا داخليا يتمثل في تضخم خدمة الدين وتراجع الحيز المالي المتاح للإصلاح، وخارجيا يرتبط بتعقيد شروط الاقتراض، وارتباطه بنسق الإصلاحات الهيكلية التي تشترطها الجهات المانحة.

إن هذا التشابك بين الدين الداخلي والخارجي لا يعبر عن أزمة سيولة فحسب، بل يكشف عن اختلال أعمق في البنية الاقتصادية للدولة، إذ يتقدم الدين ليحل محل الإيرادات المستدامة، ويشكل بديلاً مؤقتا عن استراتيجية تنويع الاقتصاد، وتعظيم الإيرادات غير النفطية، وبذلك، يغدو

تحدي المرحلة المقبلة ليس في خفض الدين بوصفه رقما ماليا، بل في إعادة صياغة أنموذج إدارة المالية العامة بما يسمح بتحويل ا لنمو الاقتصادي إلى أداة لتقليص الدين، بدلًا من أن يتحول الدين إلى قيد يكبح إمكانات النمو نفسه[22].

يرجع هذا الارتفاع إلى عوامل مترابطة عدة، أبرزها انخفاض أسعار النفط فتراوحت من متوسط 97 دولارا للبرميل في عام 2014 إلى نحو 78 دولارا في عام 2023، مما قلص إيرادات النفط التي تمثل العمود الفقري لميزانية العراق، وعلاوة على ذلك، أدت زيادة الإنفاق الأمني والاجتماعي إلى توسع الإنفاق الجاري، الذي لم يعوضه نمو القطاع غير النفطي المحدود، مما أدى إلى اتساع العجز المالي وتزايد الاحتياج إلى الاقتراض[23].

الدين المعطل وأثره في الاستدامة المالية

تشير التقارير إلى أن جزءا كبيرا من الاقتراض يستخدم لتمويل النفقات الجارية، بما في ذلك الرواتب والمزايا وتقديم الدعم، وهو ما يعرف بـ"الدين المعطّل"، وهذا النوع من الدين لا يستثمر في مشروعات إنتاجية تنموية، مما يقلل من استدامة المالية العامة، ويزيد المخاطر المالية على المدى المتوسط والطويل، ويحد من قدرة الدولة على تنفيذ استثمارات استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي[24].

توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تصل إلى نحو 50–52% في عام 2025، مع إمكانية ارتفاعها إلى 63–80% بحلول عام 2027 إذا لم تنفذ إصلاحات هيكلية تركز على تنويع مصادر الإيرادات، وتقليص الإنفاق غير الإنتاجي، وتعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط[25].

إذ يرتبط ارتفاع الدين العام في العراق ارتباطًا وثيقًا بنمط إدارة المالية العامة، إذ يستخدم الدين لتمويل العجز في النفقات الجارية بدلًا من الاستثمار التنموي، مما يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام، ويزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي، وتشكل هذه الحلقة المفرغة تحديا هيكليا يلزم الدولة بإصلاحات مالية وسياسية شاملة، وتشير المقارنات الإقليمية إلى أن العراق يحتل موقعا متوسطًا بالنسبة لنسبة الدين إلى الناتج المحلي، مقارنة ببعض الدول العربية، مما يشير إلى إمكانية تحسين الوضع المالي من خلال تنفيذ إصلاحات فاعلة ومستدامة.

ثالثًا: التحولات البنيوية والاستقرار السياسي العراقي

شهد العراق بعد عام 2003 عملية تحول سياسي غير مسبوقة، تجاوزت مجرد إسقاط النظام السلطوي السابق إلى إعادة هيكلة شاملة لبنية الدولة، بما في ذلك العقد الاجتماعي، والنظام الدستوري، ومؤسسات الحكم، ومع ذلك، لم يفضِ هذا التحول إلى تكوين دولة فاعلة ومستقرة، بل أنتج بنية سياسية هشة تتسم بمحاصصة سياسية متجذرة، وضعف الحوكمة، وتعدد مراكز القرار، مما حد من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات استراتيجية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية مؤثرة[26].

اتسم التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 بثلاث سمات رئيسة:

- **المحاصصة الطائفية–الإثنية:** نظام لتقاسم السلطة بين المكونات السياسية والطائفية، مما قلّص قدرة الدولة على اتخاذ قرارات وطنية مستقلة.
- **الهشاشة المؤسسية:** ضعف الاستقرار المؤسسي، وتضارب السياسات والقرارات، مما أثر في فاعلية مؤسسات الدولة.
- **تعددية مراكز القرار بفعل التدخلات الإقليمية والدولية:** وجود مراكز عدة مؤثرة في صنع القرار نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية، مما زاد من تعقيد عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.

تشير البيانات المؤسسية إلى أن العراق يندرج ضمن أنموذج "الدولة الهشّة (Fragile State)، وهو مصطلح يستخدم في الأدبيات السياسية لوصف الدول التي تعاني ضعفًا في الشرعية أو في القدرة المؤسسية على بسط السيادة، وتقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز التنمية المستدامة، ووفقًا لمؤشر الدول الهشّة (Fragile States Index) لعام 2024، فقد احتل العراق المرتبة 31 عالميا بمجموع نقاط يبلغ 88.6، ما يضعه ضمن فئة الدول ذات الاستقرار المتدهور (Declining Stability)، أي الدول التي تواجه ضغوطًا متزايدة على استقرارها السياسي والاقتصادي من دون تحقيق تقدم مؤسسي ملموس."[27].

1-المحاصصة السياسية من التوافق المؤقت إلى هيمنة الهيكل

اعتمد النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 على ما يعرف بـ "المحاصصة التوافقية"، وهو نمط من أنظمة الحكم يقوم على تقاسم المناصب التنفيذية، والتشريعية، والقضائية بين المكونات العرقية والطائفية، بدلًا من الاعتماد على البرامج الانتخابية أو التمثيل الديمقراطي

المباشر، ورغم أن هذه الصيغة طُرحت في البداية كآلية انتقالية لضمان إشراك المكونات جميعا في العملية السياسية، فقد تحولت تدريجيا إلى إطار دائم لإعادة إنتاج السلطة، مما يعزز الولاءات الطائفية والعرقية على حساب بناء مؤسسات دولة فعالة وفاعلة في إدارة الشؤون العامة، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن "المحاصصة أسهمت في إضعاف الحوكمة العامة، وأعاقت تطوير إدارة عامة فاعلة، وخلقت بيئة تعزز التوظيف السياسي بدلًا من الكفاءة"[28]، كما تحولت بعض الوزارات إلى "إقطاعيات حزبية"، إذ يتم تقاسم النفوذ داخل الدولة كغنائم بين الكتل، مما أدى إلى ضعف التكامل الوظيفي، وتضارب القرارات، وفقدان التنسيق بين المؤسسات.

فأنموذج "الديمقراطية التوافقية" أنتج جملة من الآثار المؤسسية أهمها:

- **تفتيت مؤسسات الدولة:** تحولت بعض الوزارات إلى ما يعرف بـ "إقطاعيات حزبية"، إذ تدار على وفق الولاءات السياسية والطائفية بدلًا من الكفاءة المهنية، مما يضعف فاعلية المؤسسات، ويعرقل تنفيذ السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية.
- **إضعاف الحوكمة:** وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، فإن المحاصصة السياسية أدت إلى تآكل الجدارة الوظيفية، إذ يمثل التوظيف السياسي ما يزيد عن 50% من التعيينات الإدارية العليا في الوزارات والمؤسسات الحكومية، مما يضعف قدرة الدولة على إدارة السياسات العامة بكفاءة ويحد من فاعلية الإصلاحات المؤسسية[29].
- **تضارب السياسات:** شهد العراق خلال المدة من 2018– 2023 تحديات كبيرة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية والتنموية، إذ تعرض عدد كبير منها للتأجيل أو الإلغاء لأسباب متعددة ومتداخلة، وتشير تقارير وزارة التخطيط العراقية، التي ترصد أوضاع المشروعات الاستثمارية؛ إلى أن هذه التعثرات تعود إلى عوامل مالية وأمنية وإدارية معقدة، من أبرزها ضعف الاستقرار السياسي، وغياب التنسيق الكافي بين الكتل السياسية، مما أثر سلبا في قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية بكفاءة واستدامة[30].

2-عدم الاستقرار الحكومي والجمود السياسي (تداعيات الأداء الاقتصادي)

يشير عدم الاستقرار المتكرر للحكومات العراقية منذ 2003، إلى جانب الجمود السياسي المزمن، إلى تأثيرات مباشرة على الأداء الاقتصادي، فقد أدت هذه الظروف إلى تأخر إقرار الموازنات العامة، وتعطيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتراجع فاعلية السياسات الاقتصادية،

خاصة في القطاعات الاستراتيجية، مثل الطاقة، والبنية التحتية، مما عزز الحلقة المفرغة بين ضعف الإدارة المالية، وتباطؤ النمو الاقتصادي[31].

- **عدم استقرار الحكومات ومتوسط عمرها:** تشير البيانات إلى أن متوسط عمر الحكومات العراقية منذ عام 2003 لم يتجاوز أربع سنوات بصلاحيات فعلية، مقارنة بخمس سنوات في دول مماثلة مثل مصر وتونس، ويؤدي هذا التغير المتكرر في البنى التنفيذية إلى إضعاف استمرارية السياسات العامة، ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، والبنية التحتية، مما يحد من قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية بشكل فعال ومستدام[32].
- **تأخير الموازنات العامة وتعطيل المشروعات التنموية:** أدى الجمود السياسي إلى تأخير إقرار الموازنات العامة بمتوسط ستة أشهر سنويا، مما أثر في تنفيذ المشاريع التنموية، إذ تعطلت أكثر من 50% من المشروعات بين 2010 و 2020، ويعد هذا أحد الأسباب الرئيسة لتراجع الاستثمار العام، إذ بلغت نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية تقريبا 35% في عام 2022 وفقا لتقارير وزارة التخطيط العراقية[33].
- **تراجع الفاعلية الحكومية:** يوضح مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness) الصادر عن البنك الدولي ضمن منظومة مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) لعام 2023 أن العراق سجل قيمة –1.39 على مقياس يتراوح بين –2.5 (ضعف شديد) و +2.5 (فاعلية عالية)، ووفقا لترتيبه المئوي، يقع العراق ضمن الشريحة الأدنى عالميا، بنسبة تقارب 8.5% من دول العالم في هذا المؤشر، وتظهر هذه القيمة اتساع الفجوة بين مستوى الأداء الحكومي في العراق والمتوسط العالمي الذي يقارب –0.04، ما يعكس تحديات واضحة في قدرة الدولة على تقديم خدمات عامة فعالة، وصياغة السياسات العامة، وتنفيذها بكفاءة، وضمان جودة الجهاز الإداري، ولا يعد هذا المؤشر حكما قاطعا على جوانب الإدارة الحكومية، لكنه يمثل دلالة كمية على وجود اختلالات مؤسسية وهيكلية تتطلب مقاربات إصلاحية عميقة، ولا سيما في دوائر اتخاذ القرار، وتنظيم الموارد، وسلاسل تنفيذ البرامج الحكومية، وتشير القراءة التحليلية لهذا الوضع إلى أن تعزيز الفاعلية الحكومية في العراق لا يرتبط فقط بتطوير القوانين أو تحديث الهياكل الإدارية، بل يستلزم تحولا في منهجية صنع القرار، قائما على الكفاءة، والمساءلة، والتخصص، والابتعاد عن الاعتبارات غير المهنية في التعيين والتخطيط والتنفيذ.

إن استمرار هذا المستوى المتدني في مؤشر الفاعلية الحكومية من شأنه أن ينعكس على مجالات حيوية مثل التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، واستدامة المالية العامة، ومن ثم، فإن تطوير القدرات المؤسسية، وتحسين جودة الخدمة الحكومية، وبناء جهاز تنفيذي قادر على تحويل الخطط إلى نتائج قابلة للقياس، يمثل شرطًا لازما للانتقال من إدارة التحديات إلى صناعة فرص النمو في سياق تنافسي إقليمي ودولي متسارع[34].

ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2022، فإن "توتر الأوضاع السياسية وتكرار الأزمات بين الكتل السياسية يعوق وضع وتنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية ضرورية لضمان استدامة الاقتصاد العراقي"، مما يعكس تأثير الانقسام السياسي المباشر على القدرة المؤسسية لإدارة الموارد العامة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام[35].

بناء على ما تقدم، يعد التقلب الحكومي في العراق إشكالية عميقة تؤثر في جوهر عمل الدولة ووظائفها الأساس، فهذه الظاهرة لا تمثل مجرد تغييرات دورية في الوجوه السياسية، بل أزمة هيكلية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، ومكانة الدولة بوصفها كيانا سياديا، إذ يؤدي التغيير السريع للحكومات إلى فقدان الاقتصاد الوطني عنصر الاستقرار الضروري لأي خطة تنموية ناجحة، إذ تتوقف المشروعات الكبرى، التي تتطلب سنوات من التنفيذ المتواصل، فجأة مع كل تغيير وزاري، كما إن كل حكومة جديدة تأتي برؤية وأولويات مختلفة، ما يسبب انقطاعا في السياسات، ويفقد المليارات من الأموال العامة، التي أنفقت على مشاريع لم تستكمل، ويضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في جدوى التعامل مع الدولة.

يمتد تأثير هذا التقلب الحكومي إلى ما هو أبعد من الاقتصاد، ليطال أركان السيادة الوطنية نفسها، فالحكومات الضعيفة وقصيرة العمر تعجز عن بسط سلطتها على كامل التراب الوطني، مما يفتح المجال أمام قوى غير رسمية لملء الفراغ، إذ تتدخل الميليشيات في السيطرة على مناطق كاملة، وتتدخل الدول المجاورة في صنع القرار الداخلي، وتتعدد مراكز القوى خارج المؤسسات الدستورية، مما يزيد من هشاشة الدولة، ويضعف قدرتها على فرض القانون، وتنفيذ السياسات الوطنية بشكل متسق وفعال.

في المقابل، يسهم ضعف السيادة الوطنية في تفاقم التدهور الاقتصادي، إذ يؤدي غياب سيطرة الدولة الفعلية إلى انتشار الفساد، وهدر الموارد العامة، وانهيار النظام الضريبي، كما إن تعدد الجهات المسيطرة يخلق بيئة غير مستقرة وغير جاذبة للاستثمار، إذ يعجز المستثمرون عن ضمان استمرار القوانين والاتفاقيات، مما يحد من القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الضرورية للنمو الاقتصادي المستدام.

تشكل هذه العلاقة التبادلية بين التقلب السياسي، والتراجع الاقتصادي، وتآكل السيادة الوطنية حلقة مفرغة يصعب كسرها، فكلما ضعف أداء الحكومة، تراجع الاقتصاد وانهارت السيادة، وكلما تراجعت السيادة وتدهور الاقتصاد، ازدادت صعوبة بناء حكومات مستقرة وقادرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية للنهوض بالدولة.

يكمن الحل في تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تعالج هذه الإشكالية من جذورها، فلا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من دون وجود استقرار سياسي مستدام، كما إن بناء دولة قوية وفاعلة يتطلب تأسيس قاعدة اقتصادية متينة وثابتة، ومن ثم، يستلزم الأمر إجراء إصلاحات جذرية للنظام السياسي تضمن استمرارية الحكومات، وتوفر رؤية واستراتيجية واضحة للمستقبل، فضلاً عن ذلك، يجب إعادة هيكلة المؤسسات السيادية لتعزيز كفاءتها وفاعليتها، ووضع خطة اقتصادية استراتيجية طويلة الأمد تتجاوز تأثيرات التقلبات السياسية المؤقتة، بما يعزز أسس التنمية، ويرسخ الاستقرار الوطني.

3-تعدد مراكز القرار تحت تأثير الفاعلين الخارجيين

شهد العراق بعد عام 2003 إعادة تشكّل عميقة لبنية صنع القرار السياسي، نتيجة التحولات الجذرية في توزيع السلطة، وتعدد الجهات المؤثرة في المجال العام، ووفق دراسات صادرة عن مراكز بحثية دولية، من بينها Chatham House، لم يعد القرار السياسي العراقي ينتج حصريا من خلال مؤسسات الدولة الرسمية، بل بات يتحرك في سياق تتقاطع فيه إرادات فاعلين داخليين وخارجيين، ما أدى إلى تجزئة مراكز التأثير داخل النظام السياسي، وتباين الرؤى بشأن أولويات الدولة واتجاهاتها الاستراتيجية[36].

وتشير هذه الدراسات إلى أن البيئة السياسية العراقية اتسمت بوجود شبكات نفوذ حزبية وطائفية تمتلك قدرات تنظيمية ومصادر قوة مستقلة عن المؤسسات الحكومية التقليدية، وهو ما

أدى إلى خلق ما يعرف بـ"التنافس على القرار"، لا نزع القرار من الدولة، وفي هذا السياق، لعبت القوى الإقليمية والدولية أدوارا متفاوتة التأثير، ليس من خلال فرض قرار مباشر، بل عبر دعم أطراف محلية ترتبط معها بمصالح أو اصطفافات، ما جعل بعض الملفات الوطنية خاضعة لتوازنات تتجاوز حدود الدولة[37].

إن هذا المشهد لا يعني غياب السيادة الرسمية بالمعنى الدستوري، بقدر ما يشير إلى تحديات مؤسسية في تحويل هذه السيادة إلى قدرة تنفيذية موحدة وقادرة على فرض أولويات الدولة على مختلف الفاعلين، وقد خلصت تقارير بحثية متخصصة إلى أن استمرار تعدد مراكز التأثير من دون إطار حوكمي منضبط يحدّ من فاعلية الدولة في صياغة سياسات عامة مستقرة، ويضعف من قدرتها على تحويل استراتيجيات التنمية إلى نتائج قابلة للقياس[38].

الخاتمة

تبرز التجربة العراقية بعد عام 2003 بشكل جلي أن تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار السياسي أمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً، ولا يمكن نجاح أحدهما بمعزل عن الآخر، فقد كشفت البيانات الرسمية والتحليل الميداني عن هشاشة مؤسسية عميقة وسياسات ريعية مستمرة تعزز المحاصصة الطائفية، مما أدى إلى ضعف أداء المالية العامة، واتساع العجز، وتآكل الثقة في النظام السياسي. إن استمرار هيمنة المنطق الطائفي على صنع القرار وأدوات الإنفاق العام يقيد تنفيذ إصلاحات مالية حقيقية، ويحد من القدرة على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، مؤكدا أن الإصلاحات السياسية والمالية متلازمة ولا غنى لإحداهما عن الأخرى لضمان استقرار العراق، واستدامة مؤسساته الوطنية.

بناء على ذلك، لا يمكن للعراق استعادة سيادته الاقتصادية والسياسية إلا من خلال إصلاح شامل للنظام السياسي يعيد بناء المؤسسات السيادية على أسس الكفاءة والشفافية، ويكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة بعيدا عن المحاصصة والممارسات غير الإنتاجية، كما يستلزم ذلك إعادة هيكلة منظومة الإنفاق العام لترشيد النفقات، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتحفيز الاقتصاد المنتج وتنويعه بعيدا عن الاعتماد النفطي الضيق، بما يضمن استدامة الموارد، ويؤسس لاقتصاد متين ومستقر.

في ضوء تجارب الدول المماثلة، يتضح أن الإصلاح السياسي الذي يضمن استقرارا حقيقيا وحيادا اقتصاديا يشكل شرطًا لتحقيق الاستدامة المالية، إذ يتيح المجال لوضع استراتيجيات تنموية طويلة الأمد توفق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما يعزز قدرة الدولة على بناء اقتصاد متين ومؤسسات فعالة ومستقرة.

الاستنتاجات

1. إصلاح النظام السياسي شرط أساس للاستدامة المالية، لقد كشفت الدراسة أن نظام المحاصصة الطائفية هو الجذر الأساس لأزمة الاقتصاد السياسي في العراق، فإن أي إصلاح حقيقي يبدأ بوضع قانون انتخابي عادل يعزز التمثيل البرامجي القائم على الكفاءة والبرامج، ويحد من هيمنة الهويات الفرعية، كما يجب أن يقترن ذلك بآليات رقابية صارمة لتعيين القيادات الإدارية على أساس الكفاءة والنزاهة، وليس الانتماء الحزبي أو الطائفي، مما يقطع الطريق على إهدار المال العام، ويبني ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.
2. ترشيد الإنفاق العام، وتحسين جودة الخدمات رهن بإصلاح الجهاز الإداري، إذ أظهر التحليل أن الفساد الإداري والمالي هو الورم الخبيث الذي ينخر في جسد الموازنة العامة وبالتالي، فإن تعزيز كفاءة الجهاز الإداري من خلال اعتماد معايير الجدارة والكفاءة، ودعم استقلالية وقدرات الهيئات الرقابية (كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة)، هو السبيل الوحيد لوقف الهدر المالي، وضمان وصول الخدمات إلى المواطن، مما يعزز الشرعية السياسية، ويحمي الاستقرار.
3. الخروج من التبعية للريع النفطي يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد، إذ أكدت الدراسة أن الاعتماد شبه الأحادي على إيرادات النفط هو أكبر تهديد للاستقرار المالي والسياسي في العراق، لذلك، فإن وضع استراتيجية اقتصادية وطنية واضحة تركز على تنويع القاعدة الإيرادية من خلال دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، والصناعة، والاستثمار في الاقتصاد الرقمي، والطاقات المتجددة، هو الضمانة الوحيدة لخلق فرص عمل، وتوليد إيرادات مستقلة عن تقلبات السوق العالمية.

4. إدارة الثروة النفطية بشكل عقلاني هو ضمانة للأجيال المقبلة، فقد بينت النتائج أن تبذير العوائد النفطية في تمويل النفقات الجارية هو استنزاف للمستقبل، كما إن إنشاء صندوق سيادي عراقي مستقل إداريا وسياسيا، وإلزام الدولة بتوجيه جزء كبير من العوائد إليه، سيوفر مصدر تمويل قوي للاستثمار في البنية التحتية، والمشاريع التنموية الكبرى، ويحمي الاقتصاد من صدمات أسعار النفط، ويحول الثروة النفطية غير المتجددة إلى أصول منتجة دائمة.
5. تحفيز القطاع الخاص هو محرك النمو الاقتصادي الحقيقي البديل، إذ كشف البحث أن بيئة الأعمال في العراق لا تزال غير جاذبة البيروقراطية، وفاقدة للأمن القانوني، لذا، فإن تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال إصلاح التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتأمين الحماية للمستثمرين، سيسرع وتيرة النمو، وينقل عبء التشغيل من الدولة إلى السوق، ويقلل من الضغط على الموازنة العامة.
6. الاستقرار الاجتماعي هو الركيزة الأخيرة لأي إصلاح، خلصت القراءة النقدية إلى أن إهمال البعد الاجتماعي كان عاملاً رئيسا في الاحتقان الذي أدى إلى الاحتجاجات، لذا، فإن ضمان المشاركة المجتمعية في صنع السياسات، وبناء شبكات أمان اجتماعي قوية تحمي الفئات الأكثر ضعفا، سيعزز التماسك الاجتماعي، ويوفر الغطاء الشعبي اللازم لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الصعبة، التي قد تكون لها تكاليف اجتماعية قصيرة الأجل.

التوصيات

1. إجراء تعديلات دستورية بشأن توضيح شكل النظام السياسي، وتحديد مدة الدورة البرلمانية بخمس سنوات بدلًا من أربع، وتنظيم علاقة الحكومة الاتحادية مع الإقليم، وضمان توزيع عادل للثروات، واعتماد انتخاب المحافظ انتخابا مباشرا من الشعب.
2. وضع قانون انتخابات يعزز التمثيل البرامجي، ويحد من نظام المحاصصة الطائفية، مع تطبيق آليات لمراقبة النزاهة والشفافية في تعيين القيادات الإدارية العليا.
3. إصلاح الجهاز الإداري العام من خلال تعزيز الكفاءة والجدارة، ودعم الهيئات الرقابية لتحارب الفساد، وتحد من الهدر المالي.

4. إعداد استراتيجية اقتصادية وطنية طويلة الأمد ترتكز على تنويع قاعدة الإيرادات، وتعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مثل الصناعة، والزراعة، والخدمات الرقمية، وأن تكون الموازنة الاتحادية السنوية موازنة أداء وبرنامج بدل موازنة مالية.
5. إنشاء صندوق سيادي مستقل لإدارة عوائد النفط، وإعادة توجيه جزء كبير منه للاستثمار في البنية التحتية، والتنمية المستدامة.
6. تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتطوير بيئة استثمارية مواتية توفر الأمنين القانوني والتشريعي.
7. تشجيع المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات الاقتصادية، وضمان وجود شبكات أمان اجتماعية قوية تحمي الفئات الفقيرة والضعيفة من آثار تقلبات الاقتصاد والسياسة.

إن الطريق نحو دولة عراقية قوية ومستقرة يتطلب إرادة سياسية جادة وشجاعة إصلاحية، مع الالتزام برؤية واضحة تجمع بين الاستدامة المالية، والعدالة الاجتماعية لضمان بقاء الدولة، وازدهارها للأجيال المقبلة.

المصادر

(1) أحمد، هاشم، الاقتصاد السياسي للفساد وأثره على الاستقرار في العراق بعد عام 2003"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 55، 2018، ص45-78.
(2) العبادي، علي عبد الوهاب، إدارة الثروة النفطية في العراق: معضلة الوفرة والاستدامة المالية"، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2020، ص123-150.
(3) The Political Economy of Iraq: Restoring Balance in a Post-Conflict Society Looney, Robert. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2021.
(4) الخفاجي، سعد عبد الله، وعباس، حيدر جاسم، السياسة المالية في العراق وأثرها على الاستقرار الاقتصادي للفترة (2005-2020)"، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 4، 2022، ص345-380.
(5) World Bank, Iraq Economic Monitor: Seizing the Opportunity for Reforms, Fall 2020,P.18.
(6) International Monetary Fund (IMF), Iraq: Staff Concluding Statement of the 2022 Article IV Consultation, July 2022, P.7.
(7) Mohamed El Dahshan, "The Political Economy of Reform in the MENA Region," Brookings Institution, 2021.
(8) See :
- World Bank. Iraq Country Data: Worldwide Governance Indicators. September 2023 .
- Transparency International. Corruption Perceptions Index – Iraq Profile. January 2023 .
- Central Bank of Iraq. Annual Economic Bulletin 2023. Baghdad, January 2024, p. 15.

(9) See:
- ILO, National Labour Force Survey ,2021 Iraq . https://www.ilo.org/resource/news/iraq-and-ilo-launch-first-national-labour-forcesurvey-decade?utm_source=chatgpt.com
- ILO–OECD–UNDP, Informality and Structural Transformation in Egypt, Iraq and Jordan (2024). https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/06/informalityand-structural-transformation-in-egypt-iraq-and-jordan_93818098/efb16d0ben.pdf?utm_source=chatgpt.com

(10) Stiglitz, Joseph. The Price of Inequality. New York: W.W. Norton, 2012, p. 113
(11) وزارة المالية العراقية، تقارير الموازنات العامة (2010–2022) والتقرير الربعي الأول 2024، بغداد.
(12) Joseph Stiglitz. The Price of Inequality. New York: W.W. Norton, 2012, p. 113.
(13) Carlos Elizondo Mayer-Serra. “Fiscal Politics in Mexico.” In Who Decides the Budget?, edited by Mark Hallerberg et al., Washington: Inter-American Development Bank, 2009.
(14) World Bank, Iraq Economic Monitor: Building Resilience in a Volatile Environment, Spring 2023, p. 7.
(15) Ibid., p. 11.

(16) International Monetary Fund, Iraq: 2023 Article IV Consultation, Country Report No. 23/120, p. 8.
(17) World Bank, MENA Economic Update: Economic Inclusion for Sustainable Recovery, October 2022, p. 34.
(18) وزارة التخطيط العراقية، التقرير الاقتصادي السنوي 2023، بغداد: ديوان التخطيط ،2023، ص22.
(19) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2023، بغداد: إدارة البحوث، 2023، ص9. World Bank, Iraq Systematic Country Diagnostic, 2023, p.
(20) مركز المستقبل للدارسات الاقتصادية.
(21) صندوق النقد الدولي، تقرير " Iraq: 2025 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report" (2025) World Bank+6IMF+6IMF+6
(22) الداعي نيوز، https://www.aldaaenews.com/AR/Details/47600 .2025 :-2023"، International Monetary Fund, Iraq: Article IV Consultation ,2023, https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/
(23) البنك المركزي العراقي، تقرير متابعة الدين العام وإحصائيات مالية، 2023، https://cbi.iq/
(24) International Monetary Fund, Fiscal Monitor: Managing Public Debt, 2023, https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2023. /
(25) IMF, Fiscal Monitor: Navigating Fiscal Challenges, April 2024, p. 42.
(26) Al-Ali, Zaid. "Post-Conflict Rentierism: Iraq's Political Economy in Transition." Middle East Journal 76, no. 2 (2022): 234.
(27) https://fragilestatesindex.org/country-data/
(28) World Bank, Iraq Public Expenditure Review, 2021, p. 18
(29) World Bank, Iraq Public Sector Review, 2023, p. 33.
(30) وزارة التخطيط العراقية، تقرير المشاريع الملغاة 2018-2023، ص17.
(31) البنك الدولي، تقرير، "Iraq Overview: Development news, research, data" World Bank
(32) IMF, Political Instability and Economic Growth in MENA, 2023, p. 12.
(33) البنك المركزي العراقي، تقرير الأداء المالي 2023، ص8.
(34) World Bank, Worldwide Governance Indicators 2023.
(35) IMF, Iraq: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation, July 2022, p. 12.
(36) البنك المركزي العراقي، تقرير " Iraq: 2025 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report" (2025) IMF+1
(37) Renad Mansour, Networks of Power: The Popular Mobilization Forces and the State in Iraq, Chatham House, 2021, p. 6
(38) وزارة التخطيط العراقية ،تقرير متابعة الخطة الخمسية 2018–2022، بغداد ،2022، ص .27.